

إشكالية بناء النظام السياسي في بورما بين التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية

د. زغدار عبد الحق

أ. شمالل وليد

أستاذ محاضر ، جامعة باتنة 1

أستاذ باحث، جامعة باتنة 1

ملخص:

تتمحور الدراسة حول إشكالية بناء النظام السياسي في بورما ذات التوقع الجيوسراتيجي المهم كون أن من أهم الدراسات المعاصرة اليوم هو إشكالية بناء الدولة في الدول الهشة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا والتي تتوقف عن مدى فاعلية البنى الأساسية للمؤسسات (الرسمية منها والغير الرسمية) لأي دولة والعمل على ترسيخ الديمقراطية في العلاقة التفاعلية بين النظام السياسي من جهة والمجتمع من جهة أخرى لذا تم تحليل ودراسة أهم التحديات والمشاكل البنوية والهيكلية التي تعاني منها بورما في بناء مؤسسات فاعلة تجمع بين كامل أطراف المجتمع دون الانحياز إلى جهات قد تؤثر في شفافية التداول على السلطة خاصة المحور الخارجي الذي يلعب دورا في إدارة ملف بورما.

Abstract:

In Burma, the study of how building a political system which takes a strategic position because in our days, one of the most important recent study is how to build the countries that have a weak politic, economic social position, the study stops on how effective is the principle institutions (the formal and informal ones) of any country, and work to solidification the democracy in defense relation between the political system and the society, there for the study of the important challenges and different problems that Burma suffer from it made in order to build an effective institutions that combine between all members of the society without going with any side wish may effects trading of the power especially the extern members wish plays a big role in the control of the Burma file.

مقدمة

لقد عرفت فترة نهاية الحرب الباردة، تغيرات عميقة على المستوى الاقتصادي أو من خلال إيجاد استراتيجيات بديلة للانتقال الديمقراطي، ووضع صيغ جديدة لتلمص من السيطرة الفرضية على بعض نماذج النظام السياسي، خاصة ذات الطابع العسكري التي تستمد شرعيتها في إدارة النظام السياسي من خلال سياسة الضبط المفروض، والعمل على عدم الانفلات نحو تغيير النمط المستقيم الذي يسير على نهج النظام السياسي، وتعد التجارب الأسيوية من التجارب العريقة في دراسة الأنظمة السياسية المقارنة الحديثة والمعاصرة، خاصة أمام التحديات التي فرضتها الاتجاهات الكونية وما بعد الحداثية، نحو حوكمة لضبط الأنظمة الاستبدادية والخارجة على النهج الديمقراطي، وتعد دولة بورما من بين التجارب الأسيوية التي عرفت تطورات بارزة سواء من الناحية الإقليمية أو العبر إقليمية (الدولية)، خاصة من الناحية السياسية (السياسة الداخلية للدولة)، والتي عرفت مراحل انتقالية كبرى في بناء نظامها السياسي خاصة أمام عسكرة التوجه خلال فترة الاستقلال منذ عام 1948، وأمام التحديات والأجندة الجديدة على ذات البعد الكوني وأمام موجات التغيير والتي كما صنفها صاموئيل هانتنتون التي تعتبر الدول الأسيوية ضمنا في إطار الموجة الثالثة، فند الباب على الحياة السياسية في بورما وتوجهت الأنظار الخارجية لهذه الدولة، مما استلهمنا الأمر لدراسة طبيعة النظام السياسي في بورما ومعرفة مدى قدرته في التكيف مع مختلف التحولات العالمية، مما وضعنا أمام الإشكالية التالية :-

إلى أي مدى يمكن القول أن الإصلاحات الهيكلية والبنوية للنظام السياسي في بورما، تتجه نحو الديمقراطية ؟

مدخل تمهيدي :- بورما (الموقع، التركيبة الاجتماعية والاقتصادية).

1- الموقع الجيوستراتيجي لبورما (ميانمار)

تتمتع بورما بموقع مهم، فيحدها من الشمال الصين والهند، ومن الجنوب خليج البنغال وتايلاند، ومن الشرق الصين ولاوس وتايلاند، ومن الغرب خليج البنغال والهند وبنغلادش، وهي ثاني أكبر الدول مساحة في جنوب شرق آسيا، حيث تقدر مساحتها بحوالي 241.000 ميل مربع، وهي تقع بين عملاقين في جنوب شرق آسيا، فالصين تقع في الشمال الشرقي لميانمار، والهند في الشمال الغربي منها.

2- البنية الاجتماعية والاقتصادية لبورما :

يبلغ عدد سكان بورما ما بين 50 و55 مليون نسمة، وهي متعددة ومتنوعة من حيث التركيبة الاجتماعية أو الثقافية، فهي تحتوي أكثر من 140 عرق بشري وأهمها البورمان-النون غير منطوقة، لكن للدلالة على الغنة في آخر الكلمة، والموغ والروهنجيا وغيرها. (صهيب، 2012)

*الديانات :

فهناك تعدد في الديانات في بورما وهذا راجع إلى تعدد البنية الاجتماعية و الثقافية و الحضارية للمنطقة و أهم الديانات المنتشرة في بورما هي البوذية و تشكل حوالي 89 %، ثم النصرانية المسيحية و تشكل 5%، وبعدها الديانة الإسلامية و المقدرة بحوالي 20%.

وتوجد منطقة أركان الذي يعيش فيها حوالي 5.5 مليون نسمة و المسلمين فيها يمثلون حوالي 90% و يعيش منهم مليونان داخل بورما، و تنحدر أصول مسلمي بورما من أصول مختلفة، مثل البنغالية و العرب و المورو و الأتراك و الفرس و المنغول و الباتان.

القوة الاقتصادية في بورما :

حسب ماهو مكتشف لحد الآن من احتياطي الغاز في بورما يقدر بحوالي 7.8 ترليون قدم مكعب، وهو يشكل حوالي 43 % من صادراتها عام 2009، و النفط المقدر بحوالي 2.1 مليار برميل . وهي تلعب دورا مهما في السوق الاقتصادية خاصة مع دول جنوب شرق آسيا.

مصادر المياه تعتبر بورما أغنى دول جنوب شرق آسيا، حيث كمية المياه فيها تضخ حوالي ثلاثة أرباع من الطاقة الكهربائية، و ساحلها يقدر بحوالي 3000 كيلو متر.

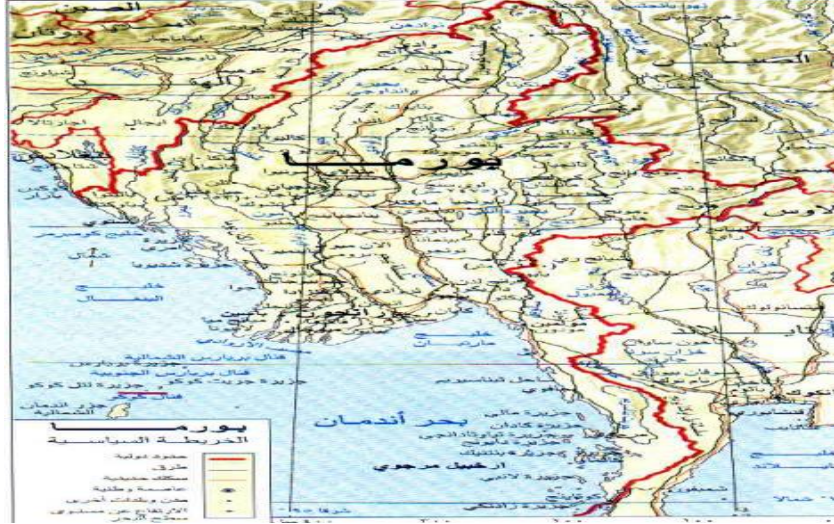
أولا: مراحل بناء النظام السياسي في بورما من (1948- 2012)

1- بورما في ظل الحكم البريطاني من (1824- 1947)

لقد عرفت بورما تنافس و تناغم استعماري في المنطقة، بين بريطانيا و فرنسا، فقام البريطانيون في عام 1824 باحتلال بورما، وقام الفرنسيون باحتلال لاوس المجاورة لهم، وفي سنة 1937 فصلت بريطانيا مستعمراتها عن حكومة الهند البريطانية، فأصبحت بورما مستعمرة بريطانية تحت اسم حكومة بورما البريطانية، و أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1940 قامت في هذه المستعمرة حركات عرفت باسم (ميليشيا الرفاق الثلاثين)، أو ما يسمى بالجيش الاستقلالي البورمي، و تدربوا في اليابان و دخلوا لبلادهم مع المحتلين اليابانيين عام 1941، و بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1948 عقد مؤتمر لتحصير الاستقلال و جمعت فيه كافة الأقليات ما عدى المسلمين، وفي هذا المؤتمر وضعت بريطانيا بندا بنص على أن يمنح الحق لأية فئة أو عرق بالاستقلال بعد مرور عشر سنوات، و تولت الحكومة العسكرية الحكم بداية من 1948 . (myanmar,2000, p.03)

لقد حاولت في الفصل التمهيدي إعطاء صورة عامة عن دولة بورما من خلال تقديم تصور عام حول المقومات التي تتمتع بها الدولة و بعدها التاريخي الاستعماري من قبل الأوروبيين نحاول في الفصل الأول إبراز مراحل النظام السياسي في بورما و الوقوف عند كل مرحلة و مميزات و أدائها السياسي ثم نقوم بدراسة التسلسل الكرونولوجي لمختلف الدساتير التي وضعها النظام .

خارطة تبين الموقع الاستراتيجي لبورما (ميانمار حاليا). نقلا عن www.mokatel.com



2- بيئة النظام السياسي في ظل مركزية الحكم العسكري (1948 – 1988).

كان الجيش البورمي له جذور عميقة في إدارة النظام السياسي في البلاد منذ الاستقلال من بريطانيا عام 1948، فكان الجيش يتصور انه الحامي للدولة والقوة الضابطة في الدولة .

*المرحلة الأولى : من 1948 إلى 1962 .

على الرغم من إعلان الدستور لعام 1947 عن قيام نظام ديمقراطي، ورسم العلاقة بين الحكومة و الجيش و المدنيين، إلى انه نتيجة للأوضاع التي كانت تعيشها البلاد بعد الاستقلال، والتي تزامنت معها اندلاع النزاعات العرقية و الأطراف التي لها بعد شيوعي في المنطقة، مما فرض على المؤسسة العسكرية تحديات كبرى فسارعت إلى تدارك الوضع والحكم بقبضة من حديد، بحيث عمدت "ميلي" إلى إعطاء الجزء الأكبر لميزانية الدولة إلى تعزيز و تحقيق الأمن الداخلي أي إعطاء دور أكبر لتحديث مؤسسات القوات المسلحة، على عكس نظيرتها اندونيسيا و تايلاند التي أعطت دورا كبيرا للبعد الاقتصادي على الجانب العسكري.

وفي عام 1958 زاد الانقسام داخل حزب الشعب ضد الفاشية مما خشي ضباط الجيش أن يؤدي هذا الوضع إلى إضعاف وحدة الجيش فقام الجنرال "ني وين"، بتصريف رئيس الوزراء أن ذاك "يونو".

لنقل السلطة مؤقتا إلى القوات المسلحة وتم تسميتها بحكومة تصريف الأعمال التي دامت من 1958 إلى غاية 1960، وقام "ني وين"، ببناء نظرية عسكرية جديدة، والعمل على إقامة السلام و سيادة القانون، وتعزيز الديمقراطية، والعمل على النمط الاقتصادي الاشتراكي، ووسع الجيش أنشطته التجارية في القطاع المصرفي، وقطاع البناء، وأصبح قطاع الأعمال أكثر نفوذا في الدولة .

وفي عام 1960 قامت حكومة تصريف الأعمال بتسليم السلطة عام 1960، إلى المدنيين لكن الوضع لم يعجب المؤسسة العسكرية فقام "ني وين"، بانقلاب عسكري في مارس 1962 و تطويق دور المدنيين في الحياة السياسية في بورما .

و كان حجّتهم في ذلك هو دعوة أو قرار "يونو"، لجعل البوذية دين الدولة جنبا إلى جنب مع دعوات من الجماعات العرقية لمزيد من الحكم الذاتي والانفصال مما استخدمه الجيش كذريعة و التدخل لإنقاذ البلاد من التفكك . (marco, 2011, p.18)

وفي هذه الفترة تم حل البرلمان وإلغاء دستور عام 1947، وأممت الحكومة العسكرية الاقتصاد تحت "شعار طريق بورما إلى الاشتراكية"، وتم قطع كل العلاقات مع العالم الخارجي وتم إعداد حزب لبني ذات توجه خاص وأصبح الجيش العمود الفقري لاشتراكية الحزب الواحد حتى عام 1974 .

*مرحلة 1974-1988:

والذي ظهرت فيه ثورات مدعومة من الخارج، وتمثلت في المتمردين الكومنتانغ، ودعم الشيوعيين من قبل الصينيين، وتم الاحتجاج من قبل الطلاب و العمال في رانغون ضد سياسة نقص الغذاء و التضخم الذي عانت منه البلاد في هذه الفترة، وتم الرد باستخدام القوة العسكرية من النظام و تم قتل ما لا يقل عن 22 قتيل، واستمر الوضع في التدهور حيث تمخض عن نظام الحزب الواحد في البلاد إلى التفكك الداخلي في فترة 1987-1988 نتيجة للازمة الاقتصادية الحادة، وزاد الوضع لسوءا في توسيع المظاهرات الطلابية مما اضطر على الجنرال "ني وين"، في النهاية إلى الاستقلال من منصبه من نفس السنة، واستمرت المطالبات بالديمقراطية و القيم و العدالة حتى سبتمبر 1988، حيث قام الجيش بإعادة تنظيم نفسه، وقام بانقلاب مرة أخرى وأدى إلى قتل الآلاف من المتظاهرين. (michael, 2010, p.06)

3-الإصلاح السياسي في ظل الديمقراطية المنضبطة(1988-2012)

بعد استيلاء الجيش على السلطة قام بإلغاء دستور 1974، وحل البرلمان، وعمد على تركيز السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في أيدي العسكريين، وتم تسليم السلطة إلى المستشار مونغو الذي أوعد بتسليم السلطة بعد إجراء الانتخابات إلى المدنيين و جرت الانتخابات في عام 1990 و انتهت بفوز ساحق للمعارضة و المتمثلة في الرابطة الوطنية للديمقراطية و الأحزاب السياسية العرقية، وقام الجيش بوضع حجته أن البلاد تفتقر إلى دستور لنقل السلطة إلى الحكومة الجديدة و تعالت

المطالب بمنح المعارضة الحكم ووقف المجتمع الدولي مع المعارضة و حقوق الشعب، خاصة المنظمات الغير حكومية و بدلا من ذلك عمد الجيش إلى حماية دوره الرائد إلى جانب المؤسسة السياسية، و حاول صياغة دستور جديد، ودعي الأطراف السياسية لوضع اتفاق وطني الذي بدا العمل به بداية من 1993 لكن توقف عمله عام 1996، عندما غادرت الرابطة الوطنية للديمقراطية الاتفاقية، بسبب غياب آلية الحوار و فق المبادئ الديمقراطية التي تطمح المعارضة إلى ترجمتها إلى الواقع السياسي في بورما، و عمد المجلس العسكري إلى قمع كل سبل المعارضة و السيطرة على أعضائها بما فيها رئيسة الحزب المعارض الديمقراطي اونغ سان سو كوي، و شخصيات بارزة أخرى من حزبا، وتم فرض الإقامة الجبرية عليهم .

وبعد عام 1997 قام المجلس العسكري بإعادة تسمية نفسه "بمجلس الدولة للسلام"، وتم تبني رسميا اقتصاد السوق، ومع ذلك بقي الاقتصاد حكرا على الدولة، و حاولت المؤسسة العسكرية التكيف مع الوضع و التحديات المفروضة في مرحلة التسعينيات، وإعطاء دورا اكبر للأنشطة التجارية و القواعد الاقتصادية .

وفي سنة 2003 تم إعلان رسميا من قبل الجنرال "خين نيوتن"، "خارطة طريق الجيش"، أو ما يسمى بالديمقراطية المنضبطة، بإعادة تركيب النظام السياسي و فق سبع خطوات أساسية، وكانت الخطوة الأولى هو إعادة أعمار المؤتمر الوطني لوضع اللمسات الأخيرة لوضع الدستور و بعد مخاض كبير تم وضع الدستور الجديد عام 2008، و جرى استفتاء وطني و حسب التحليلات المقدمة لإجراء الانتخابات فقد تم التلاعب بها و تكريس دورا اكبر للمؤسسة العسكرية .

انتخابات عام 2010 التي فاز فيها حزب التضامن و تنمية الوحدة و هو حزب العسكر بحوالي 80% من المقاعد، وحل المجلس العسكري نفسه و سلم الحكم للمدنيين و هم عبارة عن جنرالات متقاعد و على رأسهم الجنرال ثين سين، الذي استلم الحكم عام 2011 و جرت بعدها انتخابات جزئية على 45 مقعد في 2012/04/01 أين حصلت المعارضة على 43 مقعد (نقلا عن موقع www.mokatel.com)

*ويمكن استعراض جدول للإنفاقات العسكرية من قبل النظام السياسي في بورما.

11 Year	MMK (in billions)	% of GDP
1988	1.6	2.1
1989	3.7	3
1990	5.2	3.4
1991	5.9	3.2

1992	8.4	3.4
1993	12.7	3.5
1994	16.7	3.5
1995	22.3	3.7
1996	27.7	3.5
1997	29.8	2.7
1998	37.3	2.3
1999	43.7	2.0
2000	58.9	2.3
2001	63.9	1.8
2002	73.1	1.3
2003	-	2.3

Source: SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm; Note: from 2002–2010 no data available; data for 2002–2003 provided by Taylor 2010.

ثانيا: البني السياسية للمؤسسات في بورما.

بعد التطرق إلى مراحل بناء النظام السياسي في بورما، والذي لاحظنا فيه انه عاش مرحلة مخاض كبيرة، وكاجتهاد تم تقسيم المراحل إلى قسمين كما رأينا سابقا وذلك كمحاولة لفصل الجهود الرامية لبناء أنموذج الدولة الديمقراطية تتوفر فيها كل شروط النظام المفتوح. وسنحاول في الفصل الثاني التعرف على الأداء المؤسسي في بورما و محاولة استقراء مدى قدرة هذه المؤسسات في بناء حدة ديمقراطية وطموحة لمتطلبات أطياف المجتمع .

1- الأداء الوظيفي للمؤسسات الرسمية ومدى فعليتها

نقصد بالمؤسسات الرسمية تلك الهيئات الرسمية المشكّلة للنظام السياسي في دولة ما، أما عن المؤسسات في بورما فهي الأخرى عرفت تقلبات في حديدها و سنحاول استعراض المؤسسات الحديثة حسب المعطيات المتوفرة لسنة 2012.

أ- الهيئة التنفيذية / وتتكون من الأجزاء المكملة لها وهي :

* رئيس الدولة :- الرئيس الحالي هو "كين سين"، منذ انتخابات 4 أبريل 2011، وتتكون أيضا من نائب الرئيس "ساي موك خام" منذ 3 فيفري 2011، ونائب رئيس آخريين: هتو منذ 15 أغسطس 2012

* رئيس الحكومة :- وهو يشغل رئيس الدولة، أي بمنصب رئيس الوزراء.

ب- الهيئة التشريعية :

تتكون الهيئة التشريعية من مجلسين، الأول مجلس القوميات ويتكون من 224 عضوا، 168 عضوا منهم ينتخبون بالاقتراع الشعبي المباشر، و 56 عضوا يعينهم العسكر ومدة خدمة الأعضاء خمس سنوات والمجلس الثاني هو مجلس الشعب (النواب)، ويتكون من 440 مقعد، وينتخب 330 عضوا بالانتخاب الشعبي المباشر، و 110 أعضاء يعينهم العسكر ومدة خدمتهم خمس سنوات.

ج- الهيئة القضائية :

تمارس المحاكم اقل درجات اختصاصها، ويتمثل النظام القضائي فيها كبقية قضايا النظام القانوني، الذي كان يطبق إبان الاحتلال البريطاني، ولا توجد ضمانات على نزاهة المحاكم العامة ولا قضاء مستقل بصفة رسمية عن السلطة التنفيذية في البلاد وقد دعا دستور 2011 بإنشاء محكمة عليا ومحاكم عسكرية ومحكمة دستورية اتحادية. (min and brian, 2012)

2- قنوات جمع المصالح ودورها في العملية السياسية

بعد التطرق إلى المؤسسات على الجهات الرسمية للدولة في بورما، نحاول في هذا المبحث الحديث على الأداء الوظيفي لقنوات جمع المصالح ومدى قدرتها في الإشراف بالعملية السياسية .

إن جماعات المصالح في بورما لها دورين الأول دور خارجي والثاني دور داخلي .

فيما يتعلق الأمر بالدور الخارجي يمكن إجمالها فيما يلي :-

* مجلس القوميات العرقي ENC والتي تنشط في تيلاندا.

* تحالف اتحادات التجارة لبورما FTUB، وتضم اتحاد التجارة ومحامي العمال في المنفى .

*حكومة التحالف الوطني لاتحاد بورما NGGUB. وتظم الأفراد المنتخبين لمجلس الشعب لعام 1990 ولم يتم الاعتراف بهم من قبل النظام العسكري.

*مجلس اتحاد بورما الوطني NGUB.

أما فيما يتعلق الأمر بالأداء داخل بورما يمكن إجمالها فيما يلي :-

منظمة استقلال كاشين KIO، و اتحاد كارين الوطني KNU، وحزب الشعب الوطني الكاريني KNPP، وجيش ولاية وا المتحد UWSA، و 88 طالب حركة مؤيدة للديمقراطية. (نقلا عن موقع www.mokatel.com)

يمكن إجمالاً القول أن الأداء الفعال للمؤسسات السياسية في بورما مغيب رغم الوجود الشكلي لهذه المؤسسات ويرجع السبب في ذلك السيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في بورما والدليل على ذلك هو غياب الفصل بين مؤسسات الدولة خاصة بين الهيئة التنفيذية والقضائية، حيث نجد هذه الأخيرة تخضع لمطالب الحكم العسكري وذلك للانفلات من العقوبات التي قد توجه للقادة العسكريين نتيجة للجرائم الإنسانية في حق الشعب البورمي، وكذلك الهيئة التشريعية تديرها المؤسسة العسكرية ولها سلطة النفوذ في اتخاذ القرارات السياسية، وفيما يتعلق الأمر بالدور الذي تلعبه جماعات الضغط فهو مغيب والدليل على ذلك هو نفي بعض قادتها أو سجنهم من قبل النظام العسكري .

*الأحزاب السياسية وقادتها :-

يمكن الحديث على الأحزاب السياسية في بورما كأحد حلقات بناء النظام السياسي، وكما هو معروف فالحكم على أي نظام سياسي بدور الأحزاب في الحياة السياسية يتوقف على التداول للسلطة وإقرار الأحزاب لبرامج واضحة لبناء نظام أكثر ديمقراطية وسنحاول إعطاء صورة حول أنواع الأحزاب السياسية في بورما ومدى فعالية حزب المعارضة في بورما .

*حزب منطقة كل شعب المون الديمقراطي AMRDP ويتزعمه NAINGNGWETHEIN.

*حزب القوى الوطنية NDF ويتزعمه KHINMAUNG.

*الرابطة الوطنية من اجل الديمقراطية NLD ويتزعمها AUNGSANSUUKYIL.

*حزب الوحدة الوطنية NUP ويتزعمه TUNNE.

*حزب قوميات الركائس من اجل التنمية RNDP ويتزعمه AYEMG.

*حزب قوميات شان الديمقراطي ويتزعمه SAIAIKEPAUNG.

*رابطة القوميات سان من اجل الديمقراطية SNLD ويتزعمها HKUNHTUNOO.

*حزب التضامن والتنمية الاتحادي USDP وبيتزعمه SHEMANM.

وتعتبر زعيمة المعارضة داو اونج سان سوكي من بين المناضلين هي وحزبها على الديمقراطية و الوقوف ضد الحكم العسكري ورغم فوز حزبها في انتخابات 1990 إلا أن غياب الشفافية اثر على وصولها إلى سدة الحكم، والأحزاب السياسية التي تصل إلى الحكم هي بزي مدني لكن في مضمونها ذات طابع عسكري . (special, 2007, p.99)

ثالثاً: آفاق النظام السياسي في بورما (الرهانات والتحديات).

بعد التفصيل في الفصلين السابقين حول مضمون النظام السياسي في بورما ومدى محاولته بناء دولة ديمقراطية وتتوفر فيها الشروط القانونية و السياسية لبناء نموذج النظام المفتوح، سوف نحاول في الفصل الأخير إعطاء بعض الجوانب المؤثرة في بناء النظام السياسي في بورما والتي تمثل تحدياً على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي .

1- مسلمو الروهنجيا وأثرها على شرعية النظام السياسي.

كلمة الروهنجيا مأخوذة من روهانج، وهي اسم أركان القديم وتطلق على المواطنين الأصليين فيس أركان، وهي الآن تابعة لبورما، تم احتلالها عام 1784 فأصبحت بعد ذلك واحدة من 14 ولاية و مقاطعة من اتحاد بورما، ويشكل عدد سكان أركان حوالي 5.5 مليون نسمة، وتمثل نسبة 90% من المسلمين حسب إحصائيات 2012، تسمى لهجة مسلمي أركان الروهنجيان وهي كلمات وتعبيرات من اللغة العربية والفارسية والأردية والبنغالية، ويقع إقليم أركان في الجنوب الغربي لميانمار على ساحل خليج البنغال والشريط الحدودي مع بنغلادش، واحتلت من طرف الملك البوذي "بوداباي"، الذي قام بضم الإقليم إلى ميانمار خوفاً من انتشار الإسلام في المنطقة، وبعد أن منحت بريطانيا الاستقلال لبورما تم الاتفاق على إعطاء الأقليات الاستقلال عنها بعد مرور عشر سنوات، لكن النظام السياسي لم يفي بعهده وقام باضتهاد المسلمين في المنطقة وسلب حقوقهم كمواطنين، وفي هذا الصدد يقول،

"محمد يونس"، رئيس منظمة تضامن الروهنجيا :- "أن بورما تخطط لإخراج المسلمين من أركان وجعلها مستوطنة للبوذيين، ولن يحدث تغيير بالانتخابات التي تم إجرائها تحت التهديد العسكري، ولن ينال مسلمو الروهنجيا حقوقهم إلا بأحد الطريقتين إما أن تكون أركان دولة إسلامية مستقلة، وإما أن تجرى الانتخابات في أركان تحت رعاية الأمم المتحدة"، والفترة التي يقصدها هي فترة إجراء الانتخابات لعام 2010 .

كما أن اصدر قانون الجنسية الجديد لعام 1982، والذي بدوره يقسم المواطنين إلى :-

* مواطنين من الدرجة الأولى وهم (الكارنون والشائون والباهيون، والصينيون والكامينيون).

* مواطنين من الدرجة الثانية وهم خليط من أجناس الدرجة الأولى .

*مواطنون من الدرجة الثالثة وهم المسلمون حيث صنفوا على أنهم أجانب دخلوا بورما لاجئين وصاروا بلا هوية. (نقلا عن الموقع: www.landdestroyer.blogspot.com)

وبسبب المعاناة التي تعرض لها مسلمو الروهنجيا فقد قامت هجرات جماعية كان أكبرها في عام 1978 و 1991 و نتيجة للتعذيب و الاضطهاد الذي يتعرض له المسلمون في بورما فقد كانت قرارات الأمم المتحدة 2010/10 في الدورة 15 لمنظمة حقوق الإنسان في جنيف حيث حث المجتمع الدولي لإنشاء لجنة تحقيق في الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكها النظام البورمي، ودعوة مجلس الدولة إلى رفع جميع القيود المفروضة على المجتمع الروهنجيا، والنظام في شكله الحالي يطبق نظرية الإفلات من العقاب، وهذا راجع إلى غياب الفصل بين السلطات خاصة السلطة القضائية و الحصانة التي يتمتع بها أفراد الجيش، حيث تدعوا المادة 445 من دستور 2008 "انه لا يجوز تحريك أية إجراءات ضد الحاكم أو المجالس أو أي عضو فيها، فيما يتعلق بأي فعل يتم القيام به في تنفيذ مهامهم". (نقلا عن الموقع: www.landdestroyer.blogspot.com)

وبالتالي هذا يؤثر على شرعية النظام سواء من الناحية (الداخلية)، علاقة المجتمع بالدولة البورمية، أو على (المستوى الخارجي)، من خلال الضغوطات و الإنذارات المقدمة من قبل هيئات حقوق الإنسان

2-أملاءات الأجندة الخارجية و أثرها على استقرار النظام السياسي.

لقد لعبت القوى الخارجية دورا في إدارة النظام السياسي في بورما خاصة الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، والتي غيرت بوصلتها في تعاملاتها الخارجية بربط علاقات مع بورما في عهد إدارة أوباما، رغم الملف الحقوقي و الإنساني السيئ السمعة لميانمار و عسكرها حيث كانت خطابات الرئيس الأمريكي تدعو إلى مزيد من الحريات في حق الشعب البورمي و التحرر من الخوف و العنف و الكراهية و الصراعات العرقية، و الدعوة لحل قضية الروهنجيا و حقهم في المواطنة، و تعتبر بورما نموذج لدولة خرجت لتوها من ظلمة العزلة و العقوبات الاقتصادية و التوقوع على الذات، و ما يفسر زيادة الاهتمام الدولي بالمنطقة هو فتح مجال أوسع للتنفيذ، أكثر منه نجدة للأقليات المظلومة، لان حتى الحكم على النظام السياسي و التغيير الجزئي الذي حدث في انتخابات 2010 مازال فتيا يغطى مدني لكنه تديره القوى العسكرية الذين مازالوا نافذين في الحكم و هناك تحديات كبرى يواجهها النظام السياسي في بورما مما يفتح المجال للتنافس الدولي على المنطقة و يمكن إجمالها فيما يلي :-

*توترات عرقية تشهدها مناطق الأقلية المسلمة من الروهنجيا، و المواجهات العسكرية التي تشهدها مناطق القوميات الأخرى من الشان و الكارين و الكاتشين، و لم تخرج الدولة بعد من حروبها الداخلية و تسوية وضع الأقليات مما يضمن استقرارا حقيقيا للنظام و الدولة .

* غياب الشفافية في إدارة الدولة، فيورما تحتل المرتبة 180 في قائمة الشفافية العالمية من 183 دولة، و هذا يعكس على وضع مؤسسات الدولة .

*معاناة المواطنين من الفقر، حسب أرقام بنك التنمية الآسيوي. (نقلا عن الموقع:
(www.landdestroyer.blogspot.com

مما فسح المجال لنهب و تفتيت البنية التحتية للدولة بحسب مصالح الدول المجاورة أو الغير مباشرة خاصة الصين والهند، وبحسب تقارير المقدمة فالولايات المتحدة الأمريكية تبدي قولها بدعم الغرب للديمقراطية في بورما من أولويات أمريكا في دول شرق آسيا، ولتحقيق ذلك قامت بدعم النشطاء التابعين لحركات المعارضة داخل وخارج بورما، مثل المؤسسة الوطنية للديمقراطية، ومعهد المجتمع المدني المفتوح و انترنيوز، ومنح دراسية للبورميين، وتقديم مبلغ قدره 2.500.000 دولار عام 2003 (12) لتعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان في بورما، وكل هذا ليس حيا في بورما وإنما للحصول على الموارد النادرة و هو الياقوت حيث يمثل نسبة 90% في العالم.

فبيدوا أن النظام السياسي أصبحت تديره المصالح الغربية بالدرجة الأولى لإدارة مصالحها في المنطقة مما خلق منافسة و صدامات في المصالح بين الصين و أمريكا و الهند ز هذا لا يخدم الانتقال الديمقراطي في ظل الوضع الهش الذي تمر به الدولة في بورما .

خاتمة :

نستنتج مما سبق ذكره أن بورما عرفت تقلبات غير مستقرة في مناخها السياسي، أي (في بنية النظام السياسي في بورما)، بدءا من مرحلة الاستقلال إلى غاية المرحلة الحالية ، وهذا راجع إلى أسباب عدة مما تم ذكره في المضمون، و التي تمثل أهمها غياب الشفافية في الانتخابات التي تجرى على المستوى الرسمي للدولة مما يخلق نوع من الجمود في حركية المعارضة و التداول على السلطة بالية الموافقة الشعبية و الرضا بين الجانب الأفقي (النظام السياسي)، و العمودي (الشعب)، كما أن غياب الفصل بين السلطات و إدارة المؤسسة العسكرية لشؤون الدولة و صنع وتنفيذ قراراتها مما اثر سلبا على ممارسات الدولة سواء الدبلوماسية أي (المستوى الخارجي)، أو على (المستوى الداخلي)، كمشكلة الأقليات المسلمة التي أصبحت تؤثر على مستقبل النظام السياسي في ظل الوضع الهش الذي يعيش فيه .

كما أن النظام السياسي في بورما أصبحت تديره الأجندة الخارجية بما يخدم مصالحها، وأصبح القرار في بورما يتأثر بالجانب الخارجي أكثر منه في الجانب الداخلي مما جعلها في تبعية سياسية واقتصادية للقوى الغربية.

المراجع:

- 1- صهيب جاسم :-ميانمار و المحور الاسياوي في سياسة اوباما، 21 نوفمبر 2012، نقلا عن :
www.studies.aljazeera.net تم تصفح الموقع يوم 2013/05/18
http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&year=2009 تم تفحص الموقع يوم
2013/05/19
- 2-Tin MaungMaung Than.Myanmar: The Dilemma of Stalled Reforms Published by Institute
of Southeast Asian Studies.September 2000pp.03-10.
- 3- Marco Bünte.Burma's Transition to "Disciplined Democracy". GIGA Research Programme:
Legitimacy and Efficiency of Political Systems .August 2011pp18-30.
- 4-Michael F. Martin.Burma's 2010 Elections: Implications of the New Constitution and
Election Laws.Congressional Research Service.April 29, 2010.pp06-17.
- 5- نقلا عنwww.mokatel.comتم تصفح الموقع يوم 2013/05/18.
- 6- Min Zin and Brian Joseph, The Opening in Burma :The Democrats' Opportunity, Volume
23, October 2012
- 7- .نقلا عنwww.mokatel.comتم تصفح الموقع يوم 2013/05/18.
- تم الاطلاع على الموقع يوم 2013 /05/18موقع بادر تقرير 2012
www.badergateway.org
- 8- SPECIAL REPORT: BURMA, POLITICAL PSYCHOSIS LEGAL DEMENTIA. The meaning of
article2: Implementation of human rights.October-December 2007.pp99-109.
- 9-http://landdestroyer.blogspot.com/2011/11/burmese-pro-democracy-movement-
creation.htmlنقلا
- 10- http://landdestroyer.blogspot.com/2011/11/burmese-pro-democracy-movement-
creation.htmlنقلا